الأمم المتحدة

A/73/356

الجمعية العامة

Distr.: General
31 August 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٢٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز منظومة الأمم المتحدة: الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية

دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية

تقرير الأمين العام**

موجز

أُعد هذا التقرير استجابةً لقرار الجمعية العامة ٣٢٧/٧١ المعنون ”دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية“، بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة.

وعقب اعتماد عدد من الاتفاقات التاريخية الهامة في عام ٢٠١٥، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، اضطلعت الأمم المتحدة بدور في المساهمة في وضع القواعد والمعايير دعما للحوكمة الاقتصادية العالمية ومضت قدما بالجهود الرامية إلى إدارة التحديات الاقتصادية العالمية من خلال نُهُج متعددة الأطراف، تمشيا مع متطلبات خطة عام ٢٠٣٠. ولتحقيق هذه الأهداف، عززت الأمم المتحدة تعاونها مع المؤسسات الدولية وتقصت سبلا لتحسين التنسيق والتجانس في الحوكمة الاقتصادية العالمية. وتستند جهود المنظمة إلى الاعتراف بأن الحوكمة الاقتصادية العالمية تتسم بتباين الترتيبات وبأنه يتعين توجيه كل هذه الجهود صوب الحوكمة الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

* A/73/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير لكي يعكس آخر المعلومات.

18-14337 (A) 180918 200918

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٧١/٣٢٧ المعنون ”دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية“ أن يقدم إليها تقريرا يضم خيارات عملية للتحاور بين الأمم المتحدة والمجموعات الحكومية الدولية بشكل أوثق، ويُعد بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة أهداف التنمية المستدامة وعمليات متابعة جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، حسب الاقتضاء. ويقدَّم هذا التقرير استجابةً لذلك الطلب.

٢ – وبناء على التكليف الصادر، اضطلع الأمين العام بمشاورات واسعة النطاق مع الدول الأعضاء والكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، انبثقت عنها آراء متباينة[(١)]. ففيما يتعلق بالتجارة، أثارت بعض الدول الأعضاء شواغل بشأن الزيادة في تدابير الحماية وما يمكن أن يترتب عليها من آثار على جهود البلدان الرامية إلى النهوض بالتنمية المستدامة. وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في دعم الحوكمة الاقتصادية العالمية، سلَّط البعض الضوء على أن الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في تعزيز التجانس والتعاون دعما لتنفيذ الاتفاقات العالمية، بسبل تشمل الإسهام في جهود البلدان الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية. ورأى آخرون أن دور الأمم المتحدة في الحوكمة الاقتصادية العالمية يقتصر على معالجة المسائل الواقعة ضمن ولايات المنظمة. وسلّط عدد من الدول الأعضاء الضوء على أهمية تعزيز صوت البلدان النامية في الحوكمة الاقتصادية العالمية. وشدّدت بعض البلدان أيضاً على الحاجة إلى زيادة مواءمة ترتيبات الحوكمة الاقتصادية العالمية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣ – وينعكس تعدد الآراء هذا في الهيكل الحالي لترتيبات الحوكمة الاقتصادية العالمية. فالحوكمة الاقتصادية العالمية ما برحت تتسم بتباين الترتيبات، مع انتشار الأدوار المتعلقة بوضع المعايير وتنسيق السياسات عبر مجموعة متنوعة من الكيانات والترتيبات العالمية. وقد أكد المجتمع الدولي، من خلال اعتماد عدد من الاتفاقات التاريخية في عام ٢٠١٥، من بينها خطة عام ٢٠٣٠، التزامه بالتصدي بصورة مشتركة للتحديات العالمية. وفي خطة عام ٢٠٣٠، يسلم المجتمع الدولي تسليما كاملا بضرورة دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، بوسائل منها إنشاء نظام للتجارة العالمية ونظم نقدية ومالية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضا. وفي هذا السياق، أصبح تعزيز التنسيق والتجانس أمرا متزايد الأهمية في تقصي الجهود الرامية إلى كفالة أن تفضي ترتيبات الحوكمة الاقتصادية العالمية إلى إنجاز خطة عام ٢٠٣٠ وما يتصل بها من اتفاقات.

٤ – وقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور في المساهمة في وضع القواعد والمعايير دعما للحوكمة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك فيما يتعلق بعدد من التحديات العالمية التي تتطلب نُهُجا متعددة الأطراف في معالجتها، من قبيل مواءمة التمويل مع أهداف التنمية المستدامة، وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة، ودعم البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، وقياس التقدم المحرز باستخدام

(١) يتبع هذا التقرير ثلاثة تقارير سابقة للأمين العام عن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية (A/66/506 و A/67/769 و A/71/378). وقد أُرسل طلب إلى الدول الأعضاء يلتمس آراءها بشأن المسألة، ووردت مساهمات مع منظمات ذات صلة تابعة للأمم المتحدة. ويمكن استعراض المساهمات في العنوان الإلكتروني التالي: www.un.org/esa/ffd/topics/global-economic-governance/geg-73ga.html.

إحصـــاءات دقيقة وموثوقة وجيدة التوقيت، وإعداد الأمم المتحدة لبلوغ هذه الأهداف بأكبر قدر من الفعالية. وعززت الأمم المتحدة أيضـاً تعاونها مع المؤسـسـات المالية والتجارية الدولية وتقصـت سـبلا لتحسين التنسيق والتجانس في الحوكمة الاقتصادية العالمية بسبل شملت تعاونها مع مجموعة العشرين.

ثانيا – العولمة وآثارها على الحوكمة الاقتصادية العالمية

٥ – في عالم يزداد ترابطا، تكتسـي ترتيبات الحوكمة الاقتصـادية العالمية أهمية حاسمة لنجاح الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المسـتدامة في جميع البلدان. ومنذ الأزمة المالية والاقتصـادية العالمية التي وقعت في عام ٢٠٠٨، جمّعت الجهود الرامية إلى تعزيز التنسـيق الاقتصـادي العالمي زخما بهدف تجنب تكرار وقوع أزمة من هذا القبيل ومواصلة تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي.

٦ – وفي هذا السياق، أولي اهتمام خاص لثلاثة سرود بشأن العولمة في الخطاب العالمي. ووفقا للسرد الأول، عاد التقدم في مسـار العولمة على البعض بالفائدة بينما ترك آخرين خلف الركب. ويكمن في صـميم هذا الاتجاه تزايد أوجه عدم المسـاواة. وفي حين توجد تغيرات بين المناطق، فإن الهوة بين أكثر الناس ثراء وأكثرهم فقرا ما برحت تتزايد في معظم البلدان. ففي الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠١٦، شهدت أعلى نسبة ١ في المائة من أكثر الأشخاص ثراءً نمواً في الدخل يزيد بمقدار الضعف عما شهدته نسبة الـ ٥٠ في المائة الدنيا[٢]. ومن المتصور على نطاق واسع أن الزيادات في عدم المساواة داخل البلدان قد نمت بالتزامن مع العولمة.

٧ – ويتبدى التفاوت في توزيع تكاليف العولمة ومنافعها أيضـاً في تباين التقدم المحرز في مجالات أخرى من مجالات التنمية المسـتدامة، بما في ذلك إمكانية الحصـول على خدمات الصـحة والتعليم، وتمكين المرأة، والاستدامة البيئية. وأدى هذا التفاوت في الفرص والنتائج إلى تآكل الثقة، ولا سيما في المؤسـسـات العامة، مما أذكى الشـعور بالاغتراب وأجج المخاوف الاقتصـادية. وبيَّن اسـتطلاعٌ للرأي أُجري في عام ٢٠١٧ أن المخاوف المحيطة بالآفاق الاقتصادية زادت في كثير من البلدان، مع تزايد التشاؤم إزاء الوضع الاقتصادي[٣].

٨ – وفي عالم يتزايد ترابطه، ترتبط تصـورات الناس بشـأن رفاههم الاقتصـادي بصـورة وثيقة بما يتصـورونه عن نزاهة ترتيبات الحوكمة الاقتصـادية وفعاليتها وحيادها. ويتعين التصـدي بإلحاح جديد لاختلالات التوازن والثغرات التنظيمية، ولا سـيما على الصـعيد العالمي. ولدى المؤسـسـات العالمية دور رئيسي تضطلع به في دعم الدول الأعضاء في تحقيق نمو أكثر توازناً وإنصافاً واستدامةً ويعود بالنفع على الجميع. ولتحقيق ذلك، يتعين تعزيز تنسيق السياسات على الصعيد العالمي لدعم النمو الشامل للجميع في الأجل القصير والتنمية المستدامة في الأجل الطويل.

٩ – وطبقاً للسـرد الثاني، تظل القواعد والمعايير العالمية المشـتركة أمراً أسـاسـياً لدعم النهوض بالتنمية المستدامة. ومن المسلّم به على نطاق واسع أن كثيراً من التحديات المرتبطة بالعولمة تتجاوز الحدود الوطنية وأنه يلزم اتباع نُهُج متعددة الأطراف لدعم الحكومات في التصـدي للمشـاكل عبر الوطنية. ولذلك فإن الاتفاقات الدولية التي أبرمت مؤخرا، ومنها خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصـادرة عن

(٢) انظر Facundo Alvaredo and others, “World inequality report 2018”, World Inequality Lab, 2017.

(٣) Gallup International, “Happiness, hope, economic optimism: Gallup International’s 41st annual global end of year survey”, 2017.

المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تمثل إطاراً معياريا متينا وخطة قوية للتصدي لطائفة واسعة من التحديات العالمية، بما في ذلك تزايد أوجه عدم المساواة، وانعدام الاستقرار المالي، وآثار تغير المناخ.

١٠ - أما السرد الثالث فيرى أن هناك زخما جاريا فيما يتعلق بتعزيز فعالية المؤسسات العالمية التي تتعامل مع مسائل استقرار الاقتصادي الكلي والاستقرار المالي والتجارة والتمويل والتنمية استجابةً للسياق العالمي المتغير. وتقوم حالياً منظمات عديدة، من بينها الأمم المتحدة، بتنفيذ إصلاحات مؤسسية لتعزيز فعاليتها في تنفيذ الاتفاقات العالمية التاريخية. ومضت المؤسسات الدولية أيضاً قدما بالإصلاحات التي تقوم بها عن طريق السعي إلى التكيف مع ظهور جهات فاعلة عالمية جديدة تتحدى مفاهيم الحوكمة المتمحورة حول الدولة.

١١ - وبوجه عام، تؤكد هذه السرود الثلاثة على أهمية تعزيز النُهُج المتعددة الأطراف لدعم النهوض بالتنمية المستدامة. وللوفاء بالولايات المبينة في الاتفاقات العالمية، يتعين تجديد الجهود لتحسين التنسيق والتجانس في مشهد الحوكمة الاقتصادية العالمية، المتباين حالياً، والتوصل إلى هيكل دولي للتنمية المستدامة أكثر قوة وتجانسا وشمولا وتمثيلا.

ثالثا - إدارة التحديات الاقتصادية العالمية من خلال النُهُج المتعددة الأطراف

١٢ - في عالم يتسم بدرجة عالية من العولمة، ينبغي للحوكمة الاقتصادية العالمية الفعالة أن تعزز الإجراءات على كافة المستويات التي تنهض بالتنمية المستدامة. فالتصدي للتحديات التي تعترض الاستقرار الاقتصادي العالمي يحقق النفع لجميع البلدان ويقتضي اتباع نُهُج متعددة الأطراف تتسم بالشمول والشفافية والفعالية. ومع التسليم بمحورية الجهود الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، فإن الكثير من المشاكل القائمة والناشئة الأشد إلحاحا هي مشاكل مشتركة لكثير من البلدان، وتتجاوز الحدود الوطنية، ولا يمكن التصدي لها بمعزل عن غيرها. بل يظل العملُ المشترك من خلال حلول مشتركة لتلك التحديات وتهيئةُ بيئة اقتصادية دولية مؤاتية أمرين بالغي الأهمية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

١٣ - ولا تزال الأمم المتحدة تستجيب للاحتياجات المتنوعة للدول الأعضاء فيما تواجهه من عقبات تعرقل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، يقتضي العديد منها تعزيز الترتيبات الاقتصادية العالمية. وتسهم الأمم المتحدة في ذلك بتشجيع الحوار، ووضع القواعد والمعايير، وكفالة التجانس في عملها التنفيذي. وترد أدناه مجموعةٌ مختارة من التحديات ذات الصلة بترتيبات الحوكمة الاقتصادية، التي تعمل الأمم المتحدة بالتعاون مع شركاء رئيسيين على وضع نُهُج متعددة الأطراف لمعالجتها؛ وهي تحديدا: تمويل أهداف التنمية المستدامة، وتسخير منافع العلم والتكنولوجيا والابتكار، ودعم البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، وقياس التقدم باستخدام إحصاءات معززة. وسيكون من الأمور البالغة الأهمية في هذه الجهود إصلاح الأمم المتحدة بحيث تكون أقدر على تلبية احتياجات الدول الأعضاء واتباع نُهُج استباقية إزاء التحديات العالمية.

ألف – مواءمة التمويل مع أهداف التنمية المستدامة

١٤ – من شأن ترتيبات الحوكمة الاقتصادية العالمية التي تفضي إلى دعم خطة عام ٢٠٣٠ أن تحرر الموارد وتسد الفجوة في تمويل التنمية المستدامة. وتوفر خطة عمل أديس أبابا إطاراً للعمل في طائفة من المجالات التي يمكن أن تؤدي فيها تدابير الحوكمة الفعالة إلى حشد التمويل ومواءمته مع أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تدعو الأمم المتحدة بقوة إلى وضع نظام للتمويل يساعد على توجيه التدفقات المالية صوب الاستثمارات التي تفضي إلى قدر أكبر من الشمول والاستدامة.

١٥ – ومنذ عام ٢٠١٥، كشف التقدم المحرز في تعبئة الموارد لخطة عام ٢٠٣٠ عن وجود بعض العقبات الرئيسية. ويتعين على وجه السرعة مواءمة السياسات الاقتصادية والمالية الوطنية والدولية مع خطة عام ٢٠٣٠. ويقتضي القيام بذلك تضافر الجهود على المستويات المناسبة – الوطني والإقليمي والدولي – لتعبئة كل الموارد المتاحة والاستفادة منها في الاقتصادات الوطنية والاقتصاد العالمي. وذلك أمر ملح بالنسبة لمصادر التمويل العامة والخاصة على السواء بالنظر إلى ضخامة حجم الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الاستثمارات الطويلة الأجل

١٦ – من شأن استقرار الاقتصاد العالمي والنظام المالي، إلى جانب تحسين مواءمة هياكل الحوافز لتعزيز أهداف التنمية المستدامة على نطاق النظام المالي، أن يساعد على دعم الاستثمار المستدام الطويل الأجل. والحوافز القائمة في النظام المالي تشجع الاستثمار الموجه في أغلبه نحو الأجل القصير. وهذا يتعارض مع أهداف التنمية المستدامة، التي يجب أن تكون متكاملة على نطاق الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتقتضي احتساب تكاليف المخاطر الطويلة الأجل، الناشئة عن تغير المناخ، في جملة أمور، ضمن العوامل التي تدخل في صنع القرار. وعلاوةً على ذلك، يظل الاستثمار الطويل الأجل في التنمية المستدامة يشكل جزءا ضئيلا نسبيا من مجموع الاستثمارات، وتظل العوائق التي تحول دون الوصول إلى البلدان الأشد احتياجا قائمة.

١٧ – ومع التسليم بالأهمية البالغة للإجراءات الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بالمؤسسات وسيادة القانون والأطر التنظيمية، فإنه يتعين تكميلها بتهيئة بيئة تشجع الاستثمارات العالية الجودة الطويلة الأجل، وخصوصا في البلدان النامية. ويتعين تهيئة النظام المالي ذاته للنهوض بالدور الملقى على عاتقه، وهو ما سيتطلب من صناع السياسات المالية والبنوك المركزية وأسواق الأوراق المالية ووكالات التصنيف وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة دعم مواءمته مع احتياجات أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس. ويتعين إعادة توجيه الأنظمة المالية وصنع السياسات المالية صوب الأهداف الأوسع نطاقا، مثل إمكانية الحصول على التمويل الطويل الأجل وإحداث زيادة كبيرة في الاستثمار المستدام. وتهدف الأمم المتحدة إلى العمل بصورة أوثق مع جميع الشركاء، بما في ذلك البنوك المركزية وهيئات التنظيم المالي، لضمان المراعاة التامة لأثر السياسات الاقتصادية والمالية على خطة عام ٢٠٣٠.

١٨ – ويمكن البناء على الزخم الكبير الذي تجمع حول الاستثمار المستدام منذ عام ٢٠١٥. ويمثل تحسين المعايير لتشجيع التنمية المستدامة الطويلة الأجل عنصرا حاسما، وتعمل الأمم المتحدة بنشاط على دعم تحسين فهم هذه المسألة استجابة لعدم وجود تعاريف ومعايير وممارسات موحدة متصلة بالتمويل المستدام.

١٩ - وتخفيف المخاطر النظمية مهم أيضاً لمواءمة التمويل وتوسيع نطاقه لخدمة أهداف التنمية المستدامة. وستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها في تخفيف مخاطر الاستثمارات، ولا سيما في البلدان النامية التي تواجه أوضاعاً خاصة، عن طريق دعم التنمية المستدامة والسلام والأمن والمساعدة الإنسانية. وينبغي أن تساهم فعالية العمل الذي تقوم به المنظمة في هذه المجالات في تقليل المخاطر السياساتية والمؤسسية لأصحاب الاستثمارات الطويلة الأجل.

التعاون الدولي في المسائل الضريبية

٢٠ - الضرائب وسيلة رئيسية لتعبئة الإيرادات الداخلية لتمويل أهداف التنمية المستدامة، وقد أحرز العديد من البلدان تقدما كبيرا في تعزيز إدارة الإيرادات من خلال تدابير مختلفة. ويمكن أن تسهم الجهود الرامية إلى تعزيز النظم الضريبية التصاعدية تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا في معالجة أوجه عدم المساواة. وتوفر الضرائب أيضاً حوافز وبإمكانها حفز الاستثمارات الخاصة الموجهة نحو أهداف التنمية المستدامة. وتبين التجارب الوطنية أن الاستراتيجيات المتوسطة الأجل لإصلاح النظم الضريبية يمكن أن تساعد في دفع التغييرات اللازمة من أجل زيادة فعالية وكفاءة الإدارة المالية العامة وتقديم الخدمات[٤].

٢١ - وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك فجوات كبيرة في التعبئة، ومن شأن تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية أن يساعد في دعم الجهود الوطنية، ولا سيما في البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. ويرد في خطة عمل أديس أبابا أن الجهود المبذولة في مجال التعاون الضريبي الدولي ينبغي أن تكون عالميةً من حيث نهجها ونطاقها وأن تأخذ في الحسبان بصورة تامة مختلف احتياجات وقدرات البلدان كافة. وفي هذا الصدد، فإن للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية دورا حاسما في دعم وضع القواعد والمعايير. وتواصل الأمم المتحدة أيضاً عملها في منتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية، وهو جهد مشترك بين الوكالات مع صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة البنك الدولي، من أجل تكثيف التعاون في المسائل الضريبية.

٢٢ - وفيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة، أُحرزَ تقدمٌ سريع نسبياً. وأصبح هناك الآن توافق واسع في الآراء على أن ضريبة القيمة المضافة ينبغي من حيث المبدأ أن تُدفع حيثما يحدث الاستهلاك. ويعني هذا أن المؤسسات الأجنبية التي تورِّد السلع والخدمات الرقمية إلى المستهلكين في بلد ما ينبغي أن تحصّل ضريبة القيمة المضافة من هؤلاء المستهلكين وتحولها إلى السلطة الضريبية لذلك البلد. وقد قام عدد من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو بدور ريادي في هذه المسألة، غير أن التغيرات اللازمة لم تعتمد من جانب الجميع، لأسباب منها نقص القدرة.

٢٣ - وكان التقدم أبطأ بكثير فيما يتعلق بضرائب الشركات، حيث لا تزال القواعد المتفق عليها دوليا المدمجة في المعاهدات الضريبية الثنائية تقتضي توافر شكل ما من أشكال الوجود المادي في البلد المعني قبل أن تكون لذلك البلد القدرة على فرض الضريبة. وتفرض مسألة الرقمنة تحديا لهذا الإطار نظرا لأن الوجود المادي لم يعد مطلوبا لإجراء أنشطة تجارية كبيرة داخل البلد. وثمة شعور متزايد بالإلحاح لدى كثير من البلدان بشأن هذه المسألة مع توسع الاقتصاد الرقمي وتأقلمه.

(٤) انظر Inter-Agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Development: Progress and Prospects 2018* (New York, United Nations, 2018).

التدفقات المالية غير المشروعة

٢٤ - هناك أيضاً مخاوف كبيرة بشأن الأثر الضار للتدفقات المالية غير المشروعة، ولا سيما تلك الناجمة عن التهرب من دفع الضريبة والفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية. والبلدان النامية هي الأكثر تضررا من التدفقات المالية غير المشروعة. ونتيجة لذلك، يخضع مستوى الموارد المتاحة للتنمية المستدامة لقيود شديدة. وقد أحرز تقدم كبير في الحوار المتعلق بالسياسات المعني بتعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك في الجمعية العامة مع اعتمادها مؤخرا القرار ٧٢/٢٠٧.

٢٥ - وينبغي أن يسهم العديد من الإصلاحات التي تجري مناقشتها عبر التعاون الضريبي الدولي في منع التدفقات المالية غير المشروعة. وينبغي بذل جهود أكبر لتحسين تبادل الممارسات السليمة وتوثيق التعاون بشأن هذه المسألة في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف ذات الصلة، حسب الاقتضاء. ويمثل منتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية مبادرةً مهمة لدعم هذه الجهود.

٢٦ - وتوفر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مجموعةً من القواعد والمعايير التي يمكن أن تسهم في التصدي للتحدي المتمثل في التدفقات المالية غير المشروعة. ويوفر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدةً تقنية هامة لدعم جهود الدول الأعضاء في هذا الصدد، بما في ذلك في مجال استرداد الأصول.

باء - تسخير فوائد العلم والتكنولوجيا والابتكار

٢٧ - في حين ينطوي نشر تكنولوجيات جديدة على إمكانات دعم خطة عام ٢٠٣٠ ومجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا، بوسائل منها مثلا التمويل الرقمي والتكنولوجيا المالية، فإن العديد من التكنولوجيات الجديدة يفرض تحديا فيما يتعلق بالأطر والسلطات التنظيمية التي تهدف إلى حماية المستهلكين وكفالة تقاسم المنافع على نطاق عريض.

٢٨ - ويتعين على القواعد التنظيمية للنظام المالي أن تأخذ التكنولوجيا المالية في الحسبان. ويمكن أن تتعاون السلطات التنظيمية الوطنية والمؤسسات الدولية على وضع معايير وممارسات دولية لاستخدام التكنولوجيا المالية على نحو يعظم إمكاناتها مع التصدي للمخاطر المتصلة بها[٥]. ولتحسين فهم الطرق التي يمكن من خلالها تسخير هذه الفوائد، تنظر حالياً فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية في تبعات التكنولوجيا المالية واقتصاد المنتجات والخدمات غير الملموسة بالنسبة للشمول المالي، وإمكانية الحصول على التمويل، والتنظيم المالي، بغرض تحديد السبل التي يمكن من خلالها تكييف السياسات ذات الصلة.

٢٩ - وهناك حوار جار أيضاً بين مختلف السلطات التنظيمية في إطار المبادرة العالمية للشمول المالي، التي يقودها الاتحاد الدولي للاتصالات ومجموعة البنك الدولي واللجنة المعنية بالمدفوعات والبنى التحتية السوقية التابعة لمصرف التسويات الدولية. وأحد أهداف هذه المبادرة هو تمكين السلطات الوطنية في الأسواق النامية والناشئة من تسخير إمكانات التكنولوجيا الرقمية للشمول المالي وإدارة المخاطر المرتبطة بها.

(٥) المرجع نفسه.

٣٠ - والعمل التحليلي الذي تضطلع به الأمم المتحدة يركز بصورة متزايدة على ضرورة توجيه التغير التكنولوجي والابتكار نحو تحقيق نتائج شاملة ومستدامة من خلال الجهود التي تبذلها الحكومات بالتعاون مع المجتمع المدني وقطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية. وما برح فريقُ العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، الذي تعقده إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وفريقُ الأمم المتحدة المؤلف من ١٠ أعضاء لدعم آلية تيسير التكنولوجيا، يعملان على تقييم آثار التغير التكنولوجي المطرد على أهداف التنمية المستدامة. وقد أسفرت جهودهما عن تعبئة العديد من العلماء والخبراء، وصبت النتائج المؤقتة التي انتهيا إليها في مختلف المنتديات، مثل المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، الذي ييسر التحاور بين أصحاب المصلحة المعنيين بشأن الاحتياجات والثغرات في مجال التكنولوجيا، وبشأن استحداث تكنولوجيات مناسبة لتحقيق الأهداف ونقل تلك التكنولوجيات ونشرها.

جيم - دعم البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

٣١ - يمكن أن تساعد الحوكمة الاقتصادية العالمية الفعالة على كفالة معالجة الاحتياجات والتحديات المتنوعة التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة. وينبع أحد الشواغل المحددة التي أثيرت في هذا الصدد من رفع أسماء البلدان من قائمة البلدان التي يمكنها الوصول إلى نوافذ التمويل الميسر. وقد ثبت أن للتعاون الدولي أهمية حاسمة في دعم عملية التحول التي تمر بها البلدان قيد الشطب من القائمة. ويمكن أن يبني المجتمع الدولي على هذه الجهود، بسبل تشمل أوجه المرونة المحتملة التي تتيح للبلدان إمكانية الحصول على مصادر مناسبة للتمويل، تبعا لاحتياجات البلدان ومواطن ضعفها.

٣٢ - وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، تقوم منظومة الأمم المتحدة حاليا بمساعدة البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا عن طريق فهرسة المصادر المتاحة للتمويل الميسَّر، ودعم فرص الوصول إلى رأس المال والاستثمار الخاصين، وعن طريق تعزيز أسواق رأس المال المحلية. وترد بعض هذه التدابير في بوابة تدابير الدعم لأقل البلدان نموا. وتكمل هذا المورد منصة Gradjet، وهي منصة إلكترونية أطلقتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٨ للبلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا. وهذه المنصة يمكن أن تستخدمها حكومات تلك البلدان وكذلك الجهات الأخرى صاحبة المصلحة من قبيل كيانات منظومة الأمم المتحدة والجهات الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف، لبناء وتبادل المعلومات والمعارف بشأن عملية الرفع من القائمة والأنشطة الموصى بها في كل مرحلة.

٣٣ - وتواجه البلدان المتوسطة الدخل أيضاً تحديات في استبعادها من نوافذ الإقراض بشروط ميسرة، مثل ”شبابيك الاقتراض الميسرة الشروط“ التي تتيحها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. واعترافا بأنه قد توجد حاجة إلى إجراء تقييمات أوسع نطاقا للتقدم المحرز، بخلاف تجاوز عتبات نصيب الفرد من الدخل، تم اقتراح أو وضع تدابير عديدة للتصدي لهذه التحديات. وتشمل هذه التدابير قيام المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي بإدماج ”استثناء للدول الصغيرة“ وعدد آخر من التحديات في تقييمها المتعدد الأبعاد للسياقات والاحتياجات القطرية، وكذلك قيام المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف باستخدام معايير للأهلية الائتمانية تستند إلى الصورة الشاملة للاقتصاد الكلي في البلدان وتأخذ في

الحسبان مخاطر الدين وغيرها من العوامل[٦]. ومن شأن تحسين تبادل المعارف والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية فيما يتعلق بفرص التنسيق والتجانس أن يساعد على كفالة التعامل بفعالية مع التحديات المتنوعة التي تواجهها البلدان في جميع مراحل عمليات الرفع من القائمة.

دال – قياس التقدم المحرز باستخدام إحصاءات دقيقة وموثوقة وجيدة التوقيت

٣٤ – يسهم وجود بيانات مصنفة وبكميات أكبر في وضع أسس للحوكمة الاقتصادية العالمية الفعالة فضلا عن أنه يتيح لصناع السياسات اتخاذ قرارات أكثر استنارة لتحسين تنفيذ السياسات والبرامج. فعلى سبيل المثال، فإن المؤشرات المتعددة، بما فيها تلك المندرجة تحت الهدفين ١٠ و ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، تتصل بشكل مباشر برصد الحوكمة الاقتصادية العالمية وتدعم رصدها دعما مباشرا. ولذا يلزم بذل جهود كبيرة من أجل تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، وينبغي أن تكون تلك الجهود منسقة ومتجانسة.

٣٥ – ويوفر نظام الإحصاءات القومية، الذي اعتمدته اللجنة الإحصائية، إلى جانب المعايير ذات الصلة، مجموعة التوصيات المعيارية المتفق عليها دوليا بشأن سبل إعداد مؤشرات قياس النشاط الاقتصادي وفقا لأعراف محاسبية صارمة تستند إلى المبادئ الاقتصادية. وما برحت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تعمل في الآونة الأخيرة، بناء على تكليف من اللجنة الإحصائية، بالتعاون مع جهات شريكة من بينها لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومنظمات أخرى ومنظمات دولية على تيسير تنفيذ نظام الإحصاءات القومية في الدول الأعضاء.

٣٦ – وسيؤدي تعزيز قدرات الدول الأعضاء على تحسين إعداد حساباتها القومية ودعم الإحصاءات إلى مساعدتها على تحسين جودة وموثوقية مؤشرات التنمية المستدامة المتصلة بالإحصاءات الاقتصادية. وتشمل المبادرات المضطلع بها في هذا الصدد حل المسائل البحثية المتعلقة بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وتقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء، وتنظيم حلقات عمل لبناء القدرات الإحصائية، والانتهاء من إعداد الأدلة الإرشادية والعملية والمبادئ التوجيهية.

٣٧ – وفيما يتعلق بمبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بثغرات البيانات، تعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع المنظمات الأخرى الأعضاء في الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الاقتصادية والمالية، على تنفيذ التوصيات المتعلقة بجمع ونشر الإحصاءات الاقتصادية والمالية الموثوقة والجيدة التوقيت بانتظام لاستخدامها في وضع السياسات في اقتصادات مجموعة العشرين. وقد جمعت هذه التوصيات تحت العناوين الرئيسية الثلاثة التالية: (أ) رصد المخاطر في القطاع المالي؛ (ب) أوجه الضعف والترابط والآثار العرضية؛ (ج) تبادل البيانات وإبلاغ الإحصاءات الرسمية. وقد أنشئ الفريق المشترك بين الوكالات في عام ٢٠٠٨ لتنسيق المسائل الإحصائية وثغرات البيانات التي أبرزتها الأزمة العالمية ولتعزيز جمع البيانات.

٣٨ – وثمة حاجة أيضاً إلى زيادة فهم العولمة فيما يتعلق بسلاسل القيمة العالمية والتجارة في القيمة المضافة. ووفقا للتكليف الصادر عن اللجنة الإحصائية، يقوم فريق الخبراء المعني بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية بإعداد كتيب لتقديم استعراض عام رفيع المستوى لكيفية زيادة دقة الإحصاءات

(٦) المرجع نفسه.

الاقتصادية وأهميتها في قياس آثار العولمة على الحسابات القومية والإحصاءات التجارية عن طريق وضع إطار لسلاسل القيمة العالمية. ويتألف فريق الخبراء من أكثر من ٣٠ خبيرا في مجالي الحسابات القومية والإحصاءات التجارية من المنظمات الإحصائية الوطنية والدولية. وسيكمل هذا الكتيب المبادرات الأخرى المضطلع بها على الصعيدين الإقليمي والدولي، من قبيل العمل المكثف المضطلع به في مبادرة التجارة في القيمة المضافة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، ومشروع الحسابات الدولية والعالمية الكاملة المتعلقة بالبحوث في مجال تحليل المدخلات والمخرجات التابع للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، والقاعدة الإطارية لتكامل الإحصاءات التجارية.

٣٩ - وقد قام فريقُ الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تحت رعاية اللجنة الإحصائية، بوضع إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٣١٣/٧١. ويعالج إطار المؤشرات جميع الأهداف والغايات، بما في ذلك وسيلة تنفيذها.

هاء - إعداد الأمم المتحدة

٤٠ - تتطلب ترتيبات الحوكمة الاقتصادية العالمية التي تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة قيام المنظمات الدولية ذات الصلة بتوفير دعم متجانس ومنسق للدول الأعضاء، حسب الاقتضاء. ويضطلع الأمين العام بإصلاح شامل للأمم المتحدة لتوفير التوجيه المعياري الفعال ووضع إطار مؤسسي قوي لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وهذه الرؤية تضع التنمية المستدامة في صميم عمل المنظمة عن طريق التأكد من أن جهودها صوب التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان يعزز بعضها البعض وتحقق نتائج للأشخاص الذين تخدمهم المنظمة ولا تترك أحدا خلف الركب.

رابعا - التعاون مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية

٤١ - شهدت الفترة منذ عام ٢٠١٥ زخماً لتعزيز تعاون الأمم المتحدة مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز. وقد بُذلت تلك الجهود في سياق إصلاحات مؤسسية اضطُلع بها بغية مواءمة الهياكل التنظيمية بصورة أوثق مع مقتضيات النهوض بالتنمية المستدامة، وفقا للولايات المحددة لكل منظمة.

٤٢ - فقد نفذ صندوق النقد الدولي إصلاحات في الحوكمة وأنصبة الحصص في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص. وفي إطار هذا الإصلاح، تحولت أنصبة الحصص من البلدان الأعضاء الممثلة تمثيلا زائدا إلى البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا. ومضى البنك الدولي قدماً بمجموعة من الإصلاحات لتعزيز صوت ومشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في مجموعة البنك الدولي، ولا سيما بإحداث زيادة في القوة التصويتية، وأعاد مواءمة حافظة الأسهم تماشيا مع الوزن الاقتصادي للبلدان ومساهماتها الإنمائية. وفي حين دعت بعض البلدان إلى تنفيذ إصلاحات مؤسسية في نظام منظمة التجارة العالمية، لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جهود الإصلاح. غير أن المنظمة نفسها اتخذت خطوات

لزيادة مواءمة عملياتها مع أهداف التنمية العالمية، اعترافا بالدور الذي تؤديه التجارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة[٧].

٤٣ - وفي مجال الرقابة على النظام المالي، طرحت إصلاحات لمعالجة الثغرات التنظيمية القائمة والحوافز غير الملائمة في النظام المالي الدولي التي نشأت في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي وقعت في عام ٢٠٠٨. ويتولى مجلس تحقيق الاستقرار المالي، والهيئات المعنية بوضع المعايير التنظيمية المالية، رصد تنفيذ الإصلاحات التنظيمية في فترة ما بعد الأزمة، والآثار المترتبة على الإصلاحات المتعلقة بالوساطة المالية. وتوجد في الوقت الحالي عدة نظم تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والحد من المخاطر، ويشمل ذلك وضع نظم للإنذار المبكر، وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، ووضع معايير عالمية لتنظيم النظام العالمي. ويضطلع صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع مجلس تحقيق الاستقرار العالمي بالعملية الدولية الرئيسية لرصد مواطن الضعف في النظام المالي العالمي، مع تركيز المجلس بشكل رئيسي على الأسواق والمؤسسات المالية[٨].

دعم تحقيق خطة عام ٢٠٣٠

٤٤ - كثفت الأمم المتحدة تعاونها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين دعما لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تنفيذا منسقا ومتجانسا.

٤٥ - ومن الأمثلة الملموسة على هذا التعاون إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، المكلفة بمتابعة خطة عمل أديس أبابا عن طريق إعداد تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة وغيرها من النتائج المتعلقة بتمويل التنمية وعن وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وعن طريق إسداء المشورة في عملية المتابعة الحكومية الدولية لهذه الخطة من حيث التقدم المحرز والثغرات القائمة في التنفيذ والتوصيات الرامية إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية. وتضم فرقةُ العمل المشتركة بين الوكالات ضمن أعضائها البالغ عددهم ٥٨ عضوا مجموعةَ البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع اضطلاع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدور المنسق. وبالإضافة إلى هذه المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة في مجال التمويل من أجل التنمية، تضم فرقة العمل المشتركة بين الوكالات وكالاتٍ مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومجلس تحقيق الاستقرار المالي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٤٦ - ولتعزيز التنسيق والتجانس في عدد من المسائل ذات الأولوية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، كثفت الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي تعاونهما من خلال إطار الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي من أجل خطة عام ٢٠٣٠، الذي جرى توقيعه في أيار/مايو ٢٠١٨. وتشمل مبادرات الشراكة التعبئة الفعالة للتمويل والقدرة على التنفيذ فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تمويل جهود التصدي لآثار تغير المناخ؛ وتحسين التنفيذ من خلال المبادرات المشتركة وبناء القدرات المحلية؛ ودعم الإجراءات في المواضع التي توجد فيها صلة بين بناء السلام والعمل

(٧) انظر World Trade Organization, *Mainstreaming Trade to Attain the Sustainable Development Goals* (Geneva, World Trade Organization, 2018).

(٨) انظر Inter-Agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Development: Progress and Prospects 2018*.

الإنساني والمساعدة الإنمائية؛ وجمع البيانات والاستفادة منها بطريقة تدعم الاستهداف الأفضل للأثر الإنمائي.

٤٧ - وفي مجال السلام والأمن والتنمية المستدامة، يمثل تقرير ''مسارات السلام'' الذي أعدته كيانات منظومة الأمم المتحدة والبنكُ الدولي نهجا مشتركا لتعزيز التعاون بشأن المسائل الحاسمة ذات الأهمية العالمية، استنادا إلى المزايا التنافسية والولايات التكميلية لمختلف المؤسسات. واضطلع صندوق النقد الدولي بجهود لتعزيز عمله في مجال السياسات مع الدول الهشة والمتضررة من النزاعات. وتمشيا مع خطة عمل أديس أبابا، قام الصندوق أيضاً بتوسيع نطاق ما يقدمه من خدمات مشورة ومساعدة تقنية في مجال سياسات الاقتصاد الكلي لمساعدة البلدان على سد الثغرات في البنى التحتية.

٤٨ - وبذلت جهود لتجميع دراية العناصر الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، وكذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، للاستفادة من إمكانات ثورة البيانات في رصد التقدم المحرز صوب أهداف التنمية المستدامة. ومن الأمثلة الملموسة على تلك الجهود المبادرة المشتركة للبرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي لدعم رصد الفقر المتعدد الأبعاد على الصعيد الوطني وإعداد تقارير عنه في سياق أهداف التنمية المستدامة. واستناداً إلى تلك المبادرات، توجد حاجة إلى تكثيف الجهود لمواءمة النُهُج لقياس المؤشرات البالغة الأهمية على الصعيد العالمي.

٤٩ - وفي مجال تمويل التنمية، قامت الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي بتعزيز التجانس والتنسيق في مساعدة البلدان على تهيئة بيئات مؤاتية، وتيسير الوصول إلى التمويل التحويلي، وتوسيع نطاق الحلول التي ثبت نجاحها. وفي مجال حشد الموارد من أجل التنمية المستدامة، يمكن أن تضطلع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بدور حاسم في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ عن طريق توفير التمويل الطويل الأجل، بشروط ميسرة وغير ميسرة، للاستثمارات في المنافع العامة، بما في ذلك في مجالات أهداف التنمية المستدامة مثل البنى التحتية المستدامة والمكينة، والابتكار، وإقراض المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وللنهوض بالعمل المناخي، ما برحت الأمم المتحدة والبنك الدولي يدعمان الدول من خلال الشراكة في مجال المساهمات المحددة وطنيا لدعم تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا الخاصة بكل بلد على حدة.

٥٠ - وفي الحالات التي تظل فيها الثغرات قائمة، يتعين بذل المزيد من الجهود لتعزيز العمل المشترك والتعاون فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية في الحوكمة الاقتصادية العالمية. ويمكن للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية تكثيف تعاونهما في مجال الحد من مخاطر الكوارث والتمويل، نظرا لتزايد مخاطر الكوارث والخسائر الاقتصادية الناجمة عنها. ولدعم البلدان الضعيفة في الاستفادة المثلى من قدراتها على تخفيف حدة مخاطر الكوارث والمناخ وإدارتها، ما فتئت الأمم المتحدة تعمل عن كثب مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات من أجل تنفيذ مبادرات رئيسية، مثل الشراكة العالمية للتأهب لمواجهة الكوارث ومنتدى تطوير التأمين.

خامسا - التنسيق والتجانس في الحوكمة الاقتصادية العالمية

٥١ - تمشيا مع متطلبات خطة التنمية الجديدة وولايات الجمعية العامة، ما برحت الأمم المتحدة تعزز تعاونها مع المجموعات الحكومية الدولية التي تقدم توصيات في مجال السياسات أو تتخذ قرارات تتعلق بالسياسات لها آثار على الصعيد العالمي، من أجل دعم التنسيق والتجانس في الجهود الرامية إلى النهوض بالتنمية المستدامة.

٥٢ - وسعت الأمم المتحدة أيضاً إلى تعزيز تعاونها مع شركائها الإقليميين الذين ما برحوا يضطلعون بأدوار أساسية في الفضاء المتفرق للحوكمة الاقتصادية العالمية، بهدف دعم الحوكمة الاقتصادية العالمية في المسائل المتعلقة بتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وتشمل المبادرات التي اتخذت مؤخرا لتعزيز التعاون إطارَ العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. ولتعزيز التنسيق تمشيا مع متطلبات خطة عام ٢٠٣٠، كثفت الأمم المتحدة أيضاً تعاونها مع شركاء إقليميين آخرين، بما في ذلك الجماعة الكاريبية، والاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. واعتُمدت خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ في الاجتماع الوزاري بين الرابطة والأمم المتحدة المعقود في عام ٢٠١٦. ومن الأمثلة على خطط العمل المشترك التي وضعت في إطار خطة العمل الخطة الاستراتيجية المشتركة المتعلقة بإدارة الكوارث للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ وخطة العمل المشتركة بين الرابطة والأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

ألف - التعاون مع مجموعة العشرين

٥٣ - تقيم مجموعة العشرين علاقات وثيقة مع المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة. وتوفر المنظمات الدولية، بناء على دعوة من المجموعة، مشورة الخبراء في المسائل التي تقع ضمن اختصاصها. ويرتكز تعاون الأمم المتحدة مع المجموعة بشكل راسخ على التنمية. وفي الواقع، ما برحت التنمية تشكل جزءا من خطة المجموعة منذ أكثر من عقد، تماشيا مع ولايتها الأصلية المتمثلة في تعزيز النمو الاقتصادي العالمي المستقر والمستدام الذي يعود بالنفع على الجميع. وعلى مر السنين، توسعت المجموعة تدريجيا في خطتها، وزادت مشاركتها في القضايا المتعددة الأطراف التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور محوري.

٥٤ - وبوجه عام، تزايد تعاون الأمم المتحدة مع مجموعة العشرين بصورة مطردة منذ ارتقاء المجموعة إلى قمة للزعماء في عام ٢٠٠٨. ويتم هذا التعاون على صعد شتى. فعلى الصعيد الحكومي الدولي، توفر الهيئات الحكومية الدولية والعمليات والمنتديات التابعة للأمم المتحدة محفلا يتيح للمجموعة التحاور مع البلدان غير الأعضاء فيها. وتقدم رئاسات المجموعة بانتظام إحاطات إلى الجمعية العامة قبل مؤتمرات القمة التي تعقدها المجموعة وبعدها. وفي ظل الرئاسات الأخيرة للمجموعة، جرى استكشاف قنوات جديدة للتحاور مع البلدان غير الأعضاء في المجموعة في الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، في ظل رئاستي ألمانيا والأرجنتين، نُظِّمت مناسبات خاصة خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لبيان العمل الذي تقوم به المجموعة في مجال التنمية المستدامة.

٥٥ - وإضافةً إلى ذلك، شارك الأمين العام في جميع مؤتمرات القمة التي عقدتها مجموعة العشرين منذ عام ٢٠٠٨. ويتولى تمثيل الأمين العام في مسار الخبراء بالمجموعة وكيلُ الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بينما يتولى تمثيله في مسار التمويل مديرُ البرنامج الإنمائي. وتقدِّم كيانات الأمم المتحدة أيضاً الدعم لعمل الأفرقة العاملة وفرق العمل التابعة للمجموعة بناء على دعوة توجهها رئاسات المجموعة. وفي هذه السياقات، ظلت الأمم المتحدة تركز باستمرار على حشد المزيد من الاهتمام للتحديات الإنمائية العالمية واحتياجات أضعف البلدان والفئات السكانية. وما فتئت الأمم المتحدة أيضاً تدعو بقوة إلى اعتماد سياسات ونُهُج استشرافية إزاء النمو المستدام والشامل والمنصف.

٥٦ - ومنذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، ظلت التنمية المستدامة هي الموضوع المركزي للتعاون بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين. وتضطلع المجموعة وأعضاؤها، الذين يمثلون ٨٥ في المائة من الاقتصاد العالمي و ٦٦ في المائة من سكان العالم، بدور ريادي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وما برحت الأمم المتحدة تضطلع بدور ''أقرب ميناء'' رئيسي تتوجه إليه المجموعة للحصول على المشورة بشأن مواءمة عملها مع خطة عام ٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٦، اعتمد قادة المجموعة، تحت رئاسة الصين، خطة عمل بشأن خطة عام ٢٠٣٠، قامت للمرة الأولى بإدماج الخطة العالمية المتفق عليها تحت رعاية الأمم المتحدة في عمل المجموعة. وتحت رئاسة ألمانيا، أعلن قادة المجموعة التزامهم أيضاً بقيادة المسيرة نحو تحقيق التنمية المستدامة وبمواءمة الإجراءات مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا[٩].

٥٧ - وكان اعتماد تحديث هامبورغ، تحت رئاسة ألمانيا، خطوةً أولى نحو وضع خطة العمل موضع التنفيذ. وتحت رئاسة الأرجنتين الحالية، تواصل المجموعة العمل تحت موضوع ''بناء توافق الآراء من أجل التنمية المستدامة العادلة والمستدامة''. وتتفرع عن عمل المجموعة مسارات كثيرة لها أيضاً صلة قوية بالتنمية المستدامة. وما برحت الأمم المتحدة تضطلع بدور أساسي في تيسير تصميم وتطوير خطط عمل المجموعة وتحديثاتها ومسارات عملها فيما يتصل بالتنمية المستدامة.

٥٨ - وقد وُضعت استراتيجيةٌ لتعاون الأمم المتحدة مع مجموعة العشرين. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز وضع نهج للتعاون بين الأمم المتحدة والمجموعة ذي طابع استراتيجي أكبر ويتسم بقدر أكبر من التنسيق. ومن المتوخى أن يسفر تنفيذها عن زيادة اتساق ووضوح رسائل الأمم المتحدة بشأن القضايا التي تهم المجموعة وتقع ضمن اختصاص الأمم المتحدة. ولتحقيق ذلك الهدف، تحدد الاستراتيجية الإطار المتعلق بالسبل التي يمكن من خلالها لمنظومة الأمم المتحدة التعاون مع المجموعة ومواصلة تحسين ذلك التعاون بما يشمل وضع آليات عمل. بيد أن نمو عمل المجموعة، من حيث النطاق والعمق، وانعكاساته على تنفيذ خطط الأمم المتحدة قد يقتضي وجود شكل أعمق من أشكل التحاور.

باء - التعاون مع الاتحاد الأفريقي

٥٩ - بناء على التعاون الطويل الأمد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وقّع قادةُ المنظمتين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إطارَ تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مشددين على أهمية الشراكات في تعجيل وتيرة التحول في أفريقيا.

٦٠ - ويهدف هذا الإطار إلى توفير نهج منسق ومتكامل لتنفيذ الخطتين من أجل التقليل إلى أدنى حد ممكن من الازدواجية، واستخدام الموارد على النحو الأمثل، وحشد الدعم من أصحاب المصلحة المحليين والخارجيين وشركاء التنمية. ويعزز الإطار اتباع نهج متكامل لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، يقوم على آلية تمويل متكاملة تقلل إلى أدنى حد من الازدواجية، وتستفيد من وفورات الحجم، وتستخدم الموارد على النحو الأمثل. ويعمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة معا على تنفيذ خطة عمل أديس أبابا باعتبارها الإطار الرئيسي لتمويل خطة عام ٢٠٣٠، بهدف القيام بشكل مشترك بتحديد موارد التمويل الإضافية وتصميم المشاريع المقبولة مصرفيا.

(٩) انظر إعلان القادة الذي اعتمدته مجموعة العشرين في مؤتمر قمتها المعقود في هامبورغ، ألمانيا، في ٧ و ٨ تموز/يوليه ٢٠١٧.

٦١ - وفي ضوء المزايا النسبية للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وولايات كل منهما، وفي ضوء الطبيعة المتكاملة لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، تسعى كلتا المنظمتين إلى تعزيز جهودهما بصورة مشتركة لتنفيذ الأنشطة والبرامج من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والعريضة القاعدة في أفريقيا. وترد الأنشطة والبرامج التي أعطيت لها الأولوية بموجب الإطار، رهنا بالولايات ذات الصلة لكل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومدى توافر الأموال والموارد، في خطط العمل ذات الصلة لكلتا المنظمتين، وتنفذ وفقا للقواعد والإجراءات المعمول بها في المنظمتين، ولا سيما عمليات الاستعراض الإلزامية.

سادسا - استنتاجات

٦٢ - تتباين آراء الدول الأعضاء بشأن النُهُج إزاء الحوكمة الاقتصادية العالمية. وتتسم الترتيبات الحالية في الحوكمة الاقتصادية العالمية بالتباين، مع انتشار الأدوار المتعلقة بوضع المعايير وتنسيق السياسات عبر مجموعة متنوعة من الكيانات والترتيبات العالمية.

٦٣ - ومع ذلك، فإن وجود حوكمة اقتصادية عالمية فعالة أمر بالغ الأهمية لإحراز تقدم في خطة عام ٢٠٣٠ على جميع المستويات. وفي ظل تحديات عالمية تفرض مخاطر نظمية، من قبيل تزايد عدم المساواة، يصبح من الواضح بدرجة أكبر أن الشمول والاستدامة يجب أن يكونا اعتبارين مهمين في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

٦٤ - وفي هذا الصدد، تساهم الأمم المتحدة إلى جانب الشركاء، من خلال دورها، في تعزيز النُهُج المتعددة الأطراف إزاء التحديات العالمية، وذلك عن طريق الحوار بشأن السياسات ووضع القواعد والمعايير وما يتصل بذلك من عمل. وتقوم الأمم المتحدة من خلال عملها المعياري وتحليلها للسياسات وأنشطتها التنفيذية بتعزيز التجانس والتعاون لدعم تنفيذ الاتفاقات العالمية، بسبل تشمل المساهمة في جهود البلدان الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية. وهذه البيئة الدولية فقط هي التي يمكن في إطارها تحقيق هدف الحوكمة الاقتصادية العالمية. ورغم أن الأمم المتحدة ليست هيئة لصنع القرار الاقتصادي على الصعيد العالمي، فإن لديها مساهمات هامة تقدمها للحوكمة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك المساعدة على تهيئة بيئة مؤاتية وتوجيه عملية صنع السياسات الاقتصادية العالمية نحو الأجل الطويل، وتقاسم الرخاء، والاستدامة.

٦٥ - وقد اتُّخذت بالفعل خطوات ملموسة لمواءمة بنية المؤسسات المالية والتجارية بصورة وثيقة مع الحقائق الاقتصادية العالمية ومقتضيات التنمية المستدامة. وينبغي أن تركز الجهود في المستقبل على بناء توافق الآراء بشأن الخطوات الأخرى التي يلزم اتخاذها لتعزيز التمويل والتجارة الدوليين لتحفيز النمو الشامل والمنصف والمستدام وكفالة عدم ترك أحد خلف الركب. وإضافةً إلى ذلك، تشجَّع العمليات الحكومية الدولية المعنية التابعة للأمم المتحدة على النظر في خيارات إشراك مجموعات حكومية دولية أخرى بصورة أكثر فعالية في حوارها بشأن السياسات وعملياتها لصنع القرار.